المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة

2023-2021

OPEN GOVERNMENT MOROCCO

الحكومة المنفتحة بالمغرب

GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

تقديم

لقد انخرط المغرب في مسار من الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية وتكريس مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد بغية استشراف المستقبل بآليات حكامة جديدة قادرة على استيعاب الطموحات المتجددة للمواطن المغربي ومنسجمة مع ما كرسه الدستور المغربي في هذا المجال.

وفي إطار تطلع بلادنا إلى ترسيخ هذا المسار الديمقراطي التنموي، انخرطت الحكومة المغربية في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة (OGP) في أبريل 2018، وفي شهر ماي من سنة 2019، التحق مجلس النواب المغربي بالشق البرلماني من هذه المبادرة، كما انضم مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، في أكتوبر 2020، إلى البرنامج المحلي لهذه الشراكة. وبذلك يكون المغرب قد انخرط بمؤسساته الثلاث من حكومة، وبرلمان، وإدارة محلية في هذه المبادرة الدولية التشاركية.

وتماشيا مع التوصيات الدولية، ودعما لتعزيز الشفافية الشاملة في هذا الورش، تم إحداث بوابة وطنية للحكومة المنفتحة بالمغرب، www.gouvernement-ouvert.ma، لتمكين عموم المواطنات والمواطنين من الاطلاع على مضامين الالتزامات وتتبع مستوى تقدمها وكذا التعرف على جميع المستجدات والمعلومات المتعلقة بهذا الورش. كما تشكل هذه البوابة أداة لتعزيز قنوات التفاعل بين الإدارة والمواطن لاسيما من خلال فضاءات مخصصة لاستقبال المقترحات والملاحظات حول خطط العمل الوطنية للحكومة المنفتحة.

ولإنجاح هذا الورش الوطني الهام، تم وضع نظام حكامة خاص يعتمد على شراكة قوية مع المجتمع المدني، فالتمثيلية المتساوية بين المجتمع المدني وممثلي القطاعات العمومية في لجنة الإشراف المسؤولة عن اعداد وتتبع وتقييم التزامات الحكومة المنفتحة، وكذا التأسيس لنظام للتناوب بالنسبة لتمثيلية المجتمع المدني، مكن من قيادة ورش الحكومة المنفتحة في إطار من التكامل والتنسيق والتفاعل الإيجابي بين مختلف المتدخلين.

وقد أسهمت هذه الدينامية المشتركة في تفعيل التزامات المملكة المغربية المتضمنة في خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة للفترة 2018- 2020 والتي تضم ثمانية عشر (18) التزاما في مجالات الحصول على المعلومات، والنزاهة ومكافحة الفساد، وشفافية الميزانية، والمشاركة المواطنة والتواصل والتحسيس، حيث بلغت نسبة إنجازها الإجمالية 84 % إلى غاية دجنبر 2020.

وفي إطار استكمال الجهود المبذولة، تم إطلاق ورش إعداد خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023، وذلك وفق منهجية تشاركية تم التوافق بشأنها مع ممثلي المجتمع المدني بلجنة الإشراف. وتعتمد هذه المنهجية على 5 مراحل أساسية:

1. اقتراح المحاور
2. تجميع الأفكار والمقترحات
3. تحليل واستثمار المقترحات
4. العصياغة بطاقات الالتزامات المقترحة
5. المصادقة وتبني خطة العمل الوطنية

وقد تم في هذا الإطار، تنظيم 10 لقاءات تشاورية موضوعاتية، من أجل مناقشة أهم التحديات والإشكاليات المرتبطة بالمحاور العشرة المعتمدة في المرحلة الأولى، واقتراح حلول تم استثمارها من أجل إعداد خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة.

موازاة مع اللقاءات التشاورية، تم إطلاق فضاء رقمي خاص على مستوى بوابة الحكومة المنفتحة "www.gouvernement-ouvert.ma"، لتيسير التفاعل الرقمي والمشاركة في صياغة خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة، وذلك عبر طرح أفكار واقتراحات على البوابة أو التسجيل للمشاركة في اللقاءات التشاورية الموضوعاتية.

وقد عرفت اللقاءات التشاورية السالفة الذكر مشاركة فاعلين عموميين ومسؤولين بمختلف المؤسسات والإدارات المعنية بمواضيع هذه اللقاءات، كما شكلت مناسبة لتعبئة فعاليات المجتمع المدني المعنية على المستويين المحلي والجهوي للمساهمة في هذا الورش الوطني الهام.

والجدير بالذكر، أن هذه المرحلة، التي عرفت مشاركة حوالي 800 مواطن وفاعل جمعوي، أسفرت عن تلقي أزيد من 230 فكرة مقترحة، تم تقاسمها مع مختلف المؤسسات والإدارات المعنية من أجل تحليلها ودراستها وتحديد تلك التي يمكن إدراجها في إطار مشاريع التزامات للفترة 2021-2023.

على إثر ذلك، تم اقتراح مجموعة من مشاريع الالتزامات من طرف 11 مؤسسة وإدارة معنية. وقد تم إنجاز تشاور عمومي حول هذه الالتزامات المقترحة عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة.

بعد ذلك، تم إعداد ونشر النسخة النهائية لخطة العمل الوطنية الجديدة والتي تضم 22 التزاما في مجالات الشفافية، وجودة الخدمات العمومية، والمشاركة المواطنة، والعدالة المنفتحة، والمساواة والشمولية، والجماعات الترابية المنفتحة.

وللإشارة، فقد تمت مواكبة مرحلة الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية بمخطط تواصلي خاص يعتمد بالأساس على الوسائل الرقمية، نظرا للظروف الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19، وذلك لضمان مشاركة واسعة للمواطنات والمواطنين والفاعلين الجمعويين في هذا الورش.

وتماشيا مع مبادئ الشفافية والنشر الاستباقي للمعلومة، فقد تم نشر جميع المعلومات والأفكار المقترحة من طرف المواطنين والمجتمع المدني ومآلها والإحصائيات والتقارير المفصلة حول جميع مراحل الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الجديدة على البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة.

وللمزيد من التفاصيل حول منهجية الاعداد المشترك لهذه الخطة، يرجى الاطلاع على التقرير المنشور على الرابط التالي: https://www.gouvernement-ouvert.ma/documentation.php?lang=ar

لائحة الالتزامات المقترحة للفترة 2021-2023

1. إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد
2. إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني
3. تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي
4. تعزيز الولوج الى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية
5. إعداد ونشر حقيبة أدوات (boîte à outils) لتعزيز التواصل والمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية
6. نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية
7. التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الالكترونية في التقاضي
8. تعزيز انخراط منتسبي العدالة في التحول الرقمي للعدالة
9. تعزيز الشفافية المالية
10. تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية
11. إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية
12. نشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها
13. النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الاحصائية لقطاع التربية الوطنية
14. تحسين الحكامة الدوائية
15. تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية
16. تطوير نظام معلوماتي صحي مندمج
17. تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية
18. تحسين جودة الخدمات في مجال حماية الطفولة
19. تعزيز الولوج إلى المعلومات للأشخاص في وضعية إعاقة
20. النهوض بالمساواة ومشاركة النساء في الحياة العامة وتمكينهم اقتصاديا
21. إحداث بوابة وطنية للنزاهة
22. تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها

1 إحداث بو ابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد

وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان /قطاع العلاقات مع البرلمان

الإشكالية المطروحة:

يتجاوز عدد الجمعيات المؤسسة بالمغرب ما يزيد عن 200 ألف جمعية وباستثناء بعض الجمعيات التي تتاح لها فرصة تعزيز قدراتها وتكوين فرق عملها، فإن عدد كبير من الجمعيات تجد صعوبة في الولوج إلى برامج تقوية القدرات سواء في المجالات الأفقية أو المتخصصة كالتدبير الإداري والمالي، أو الترافع، أو التواصل، أو المساهمة في السياسات العمومية، فضلا عن ذلك يحتاج النهوض بالعمل الجمعوي إلى توفير محتوى تكويني مبسط لفائدة الراغبين في تأسيس الجمعيات وتدبيرها.

الحل المقترح:

إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد توفر محتوى تكوني عن بعد في عدة مواضيع مرتبطة بالمشاركة المواطنة والحياة الجمعوية.
في مرحة أولى ستوفر البوابة محتوى تكويني يتعلق بالديمقراطية التشاركية الذي تم إعداده اعتمادا على التكوينات الحضورية التي تم تنظيمها لفائدة الفاعلين الجمعويين بمختلف جهات المملكة، في إطار تنفيذ الالتزام 16 لخطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة، وأخذا بعين الاعتبار لاقتراحات المستفيدين من هذه البرامج التكوينية.
وسيتم إغناء محتوى البوابة تدريجيا بإضافة وحدات تكوينية أخرى تهم بالأساس المجالات التالية:

- تسهيل ولوج الجمعيات للمجال السمعي البصري
- مسطرة إحداث جمعية
- التخطيط الاستراتيجي
- التسيير الإداري والمالي
- إدارة المشاريع
- تقنيات الترافع

كما ستوفر البوابة إمكانية الحصول على شهادة التكوين بعد اجتياز تقييم عبر نفس البوابة.

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
إعطاء الانطلاقة للبوابة مع وحدة تكوينية واحدة تهم الديموقراطية التشاركية	مارس 2021	يوليوز 2021
إعداد المحتوى المتعلق بتسهيل ولوج الجمعيات للمجال السمعي البصري ووضعه في منصة التكوين عن بعد	يوليوز 2021	دجنبر 2021
إضافة المادة التكوينية المتعلقة بتقنيات الترافع	يوليوز 2021	يوليوز 2022
إضافة مواد تكوينية عرضانية متعلقة بالحياة الجمعوية (4 وحدات تكوينية)	يوليوز 2021	يوليوز 2023

النتيجة المنتظرة:

توفر بوابة الكترونية وطنية تحتوي على مواد تكوينية مبسطة ومتاحة للعموم تساهم في تعزيز قدرات الفاعلين الجمعويين للإسهام في التنمية الشاملة والمستدامة.

مؤشرات التتبع:

- عدد الوحدات التكوينية المدرجة بالبوابة

مؤشرات الأثر:

- عدد مستعملي البوابة
- عدد الشواهد التي تم الحصول عليها

2 إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني

وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان /قطاع العلاقات مع البرلمان

الإشكالية المطروحة:

صعوبة الولوج للدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني وذلك لعدة أسباب من أهمها:

- صعوبة الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالدعم الممنوح من طرف الدولة لفائدة الجمعيات (الإجراءات والمساطر للاستفادة من الدعم، إعلانات الدعوة للانخراط في مشاريع الشراكة، ...)
- غياب آليات لرصد عملية توزيع الدعم حسب كل جهة، وحسب نوعية المشاريع الممولة
- غياب نص قانوني ملزم لاستعمال " بوابة شراكة " من أجل ضمان انخراط جميع الفاعلين الحكوميين المعنيين ببرامج التمويل العمومي الممنوح للجمعيات

الحل المقترح:

تطوير محتوى " بوابة شراكة "من أجل:

- تسهيل الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالدعم الممنوح من طرف الدولة لفائدة الجمعيات
- نشر إعلانات الدعوة للانخراط في مشاريع الشراكة
- وضع خريطة لرصد عملية توزيع الدعم حسب كل جهة، وحسب نوع المشروع الذي يتم تمويله، ومعلومات للاتصال بالجمعيات المستفيدة

إضافة إلى اعتماد نص قانوني ملزم لاستعمال " بوابة شراكة " لضمان انخراط جميع الفاعلين العموميين المعنيين ببرامج التمويل العمومي الممنوح للجمعيات

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
اعتماد مشاورات مع الفاعلين المعنيين بالتمويل العمومي الموجه للجمعيات	يناير 2021	يوليوز 2021
إعداد التصميم الجديد للبوابة	يوليوز 2021	شتنبر 2021
إعداد وإصدار مرسوم لرئيس الحكومة المتعلق بإلزامية استعمال البوابة من طرف الفاعلين العموميين	يوليوز 2021	يوليوز 2023
تطوير النسخة الجديدة للبوابة	اكتوبر 2021	يوليوز 2022
إعداد دلائل حول كيفية استعمال البوابة من طرف الفاعلين العموميين والجمعيات	يناير 2022	دجنبر 2022
التواصل والتنسيق مع الفاعلين العموميين من أجل الانخراط بالبوابة	يناير 2022	دجنبر 2022
إطلاق البوابة والتواصل بخصوصها وبالخدمات التي تقدمها	يناير 2022	دجنبر 2022

النتيجة المنتظرة:

- تخليق الدعم العمومي الموجه للجمعيات؛
- تكريس الحق في الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالدعم العمومي الموجه للجمعيات؛
- تكريس شفافية الولوج إلى هذا الدعم من خلال نشر المعطيات والمساطر المتعلقة بهذا الدعم.

مؤشرات التتبع:

- اصدار مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني
- عدد الفاعلين العموميين المنخرطين بالبوابة
- عدد الجمعيات المسجلة بالبوابة
- عدد المعلومات المتعلقة بالدعم العمومي المنشورة بالبوابة
- نسبة تحيين الخريطة المتعلقة برصد توزيع الدعم حسب الجهات ونوعية المشاريع

مؤشرات الأثر:

- عدد مشاريع الشراكة مع الجمعيات المعلن عنها بالبوابة
- نسبة زيادة حجم الدعم العمومي السنوي الممنوح للجمعيات

3 تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي

وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان /قطاع العلاقات مع البرلمان

الإشكالية المطروحة:

- غياب إطار قانوني خاص بالتشاور العمومي، تفعيلا للفصلين 12 و13 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، وهذا الفراغ القانوني يؤدي إلى تشتيت جهود الدولة في مجال التشاور العمومي، كما يزكي واقع التباين الحاصل في منهجية تنظيم عمليات التشاور التي تطلقها السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة، مما يحول دون تمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والمشاريع والسياسات العمومية.
- غياب إطار قانوني محدد ينظم العمل التطوعي التعاقدي بالمغرب وينص على حقوق والتزامات المتطوعين المتعاقدين والجهات المنظمة للعمل التطوعي

الحل المقترح:

1. إعداد وإحالة مشروع قانون التشاور العمومي على المسطرة التشريعية، من أجل:
   - إقرار كيفيات مشاركة هيئات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين والفاعلين الاجتماعيين في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والسياسات العمومية من خلال هيئات وآليات الحوار والتشاور؛
   - وضع مقتضيات خاصة بحقوق والتزامات وواجبات أطراف عملية التشاور العمومي وتحديد المبادئ والأهداف التي يقوم عليها.
2. إعداد وإحالة مشروع قانون التطوع التعاقدي على المسطرة التشريعية، من أجل:
   - تقنين التطوع التعاقدي، بتحديد التزامات الجهات المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي اتجاه المتطوعين المتعاقدين، والتزامات المتطوع المتعاقد، وكذا تأطير إنشاء وإنهاء عقد التطوع، وإقرار مقتضيات في مجال التنسيق الوطني، والتعاون الدولي في مجال التطوع التعاقدي.
   - وضع مقتضيات قانونية تعزز المشاركة الفعالة للشباب خاصة، والمواطنات والمواطنين عامة في التنمية المجتمعية، وخلق دينامية داعمة لترسيخ العمل التطوعي.

وللإشارة فقد تم خلال سنة 2020 إطلاق عملية تشاورية موسعة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية ومع منظمات وجمعيات المجتمع المدني حول مشروع قانون التطوع التعاقدي، وكذا عقد لقاءات تشاورية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية بهذا المشروع. كما تم تجميع الاقتراحات والتوصيات المنبثقة عن اللقاءات التشاورية المشار إليها وإنجاز دراسة حول تجارب مقارنة فيما يتعلق بقانون التطوع التعاقدي من أجل إعداد الصيغة الأولية لهذا القانون.

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
إطلاق حملة تشاورية لتلقي مقترحات وآراء مختلف الفاعلين والمؤسسات العمومية الاجتماعيين وكذا القطاعات الحكومية المعنية بمشروع قانون التشاور العمومي	دجنبر 2021	فبراير 2022
تجميع وتحليل الاقتراحات والتوصيات المنبثقة عن اللقاءات التشاورية المشار إليها وإعداد النسخة النهائية لمشروع القانون	فبراير 2022	ابريل 2022
إعداد وإحالة النسخة النهائية لمشروع قانون التشاور العمومي على مسطرة المصادقة بالمجلس الحكومي	ابريل 2022	شتنبر 2022
إحالة مشروع قانون التشاور العمومي على المسطرة التشريعية	شتنبر 2022	اكتوبر 2022
إعداد مشروع قانون التطوع التعاقدي بناء على نتائج مرحلة التشاور	يناير 2021	يوليوز 2021
إحالة مشروع القانون على مسطرة المصادقة بالمجلس الحكومي	يوليوز 2021	دجنبر 2021

إحالة مشروع قانون التطوع التعاقدي على المسطرة التشريعية	يناير 2022	يناير 2023

النتيجة المنتظرة:

- تشـجيع هيئات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين والفاعلين الاجتماعيين على المشـاركة الفعالة في اتخاذ القرار العمومي والالتزام بالأخذ بعين الاعتبار نتائج عمليات التشاور العمومي
- تعزيز ممارسة التشاور العمومي بشكل شفاف وذي مصداقية وفعالية ومفيدا لصنع القرار
- تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنات والمواطنين في التنمية المجتمعية، وخلق دينامية داعمة لترسيخ العمل التطوعي التعاقدي
- تشـجيع المواطنات والمواطنين على المشـاركة في الفعل العمومي، والمسـاهمة في تنمية الرأسـمال اللامادي وخلق الثروة ودعم أولويات السياسات العمومية في كل أبعادها
- تقوية الثقة والتضامن بين أفراد المجتمع للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية البشرية المندمجة والمستدامة
- تشجيع الشباب على العمل التطوعي
- فتح آفاق واسعة ودينامية جديدة للعمل التطوعي وللحياة الجمعوية عموما

مؤشرات التتبع:

- عدد اللقاءات التشـاورية مع القطاعات الحكومية والمؤسـسـات العمومية والمؤسـسـات الدسـتورية وجمعيات المجتمع المدني من أجل إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالتشاور العمومي والتطوع التعاقدي
- نسبة التوصيات المنبثقة عن اللقاءات التشاورية المشار إليها التي تم إدراجها في مشاريع القوانين
- التأشير على مشروعي القانونين بالأمانة العامة للحكومة
- المصادقة على مشروعي القانونين من طرف مجلس الحكومة
- إحالة مشروعي القانونين على البرلمان

مؤشرات الأثر:

- عدد عمليات التشاور العمومي التي تم تنظيمها
- نسبة الأخذ بنتائج التشاور العمومي
- عدد عقود التطوع المبرمة

4 تعزيز الولوج الى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية

وزارة الداخلية /المديرية العامة للجماعات الترابية

الإشكالية المطروحة:

- عدم توفر كل الجماعات الترابية على موقع إلكتروني خاص بها لتسهيل التواصل مع المواطن ومشاركته في تدبير الشأن العام المحلي والنشر الاستباقي المعلومات
- عدم توفر منصة إلكترونية موحدة لإيداع طلبات الحصول على المعلومات الموجهة للجماعات الترابية

الحل المقترح:

- إنشاء موقع إلكتروني نموذج باللغتين العربية والفرنسية ووضعه رهن إشارة الجماعات يوفر فضاءات ل:
  - النشر الاستباقي للمعلومات
  - التواصل والتفاعل مع المواطنين
  - المشاركة المواطنة
- إدماج الجماعات الترابية في المنصة الوطنية للحصول على المعلومات www.chafafiya.ma من أجل إيداع ومعالجة طلبات الحصول على المعلومات بطريقة إلكترونية.

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
دمج جميع الجماعات الترابية في منصة شفافية	يوليوز 2021	اكتوبر 2021
إنشاء حسابات الجميع الجماعات الترابية لتدبير طلبات الحصول على المعلومات عبر منصة شفافية	شتنبر 2021	اكتوبر 2021
إنشاء وحدات (modules) الإشراف والإحصاء حول تدبير طلبات الحصول على المعلومات عبر منصة شفافية	دجنبر 2021	مارس 2022
إطلاق استعمال منصة شفافية من طرف الجماعات الترابية	شتنبر 2021	اكتوبر 2021
إطلاق حملة تواصلية حول انخراط الجماعات الترابية في منصة شفافية	شتنبر 2022	اكتوبر 2022
تطوير موقع إلكتروني نموذج مع توفير أدوات إدارته وتنشيطه وتحيينه	يوليوز 2021	دجنبر 2021
مواكبة 15 جماعات لاستعمال الموقع الإلكتروني النموذج وتنشيطه	يناير 2022	مارس 2022
وضع المنصة رهن إشارة الجماعات الراغبة في ذلك	مارس 2022	يونيو 2023
تكوين المكلفين بإدارة الموقع الإلكتروني النموذج على مستوى الجماعات	مارس 2022	يونيو 2023

النتيجة المنتظرة:

- التوفر على فضاءات إلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطنين،
- تيسير عمليات تقديم، ومعالجة وتتبع طلبات الولوج للمعلومات الموجهة للمواطنين للجماعات الترابية،
- تسهيل المشاركة المواطنة في تدبير الشؤون المحلية،
- التوفر على قاعدة بيانات ممركزة لطلبات الحصول على المعلومات حسب الجماعات الترابية، حسب الموضوع ... لاتخاذ إجراءات استباقية لدعم مواكبة النشر الاستباقي

مؤشرات التتبع:

- عدد الجماعات الترابية المنخرطة في منصة chafafiya.ma
- عدد الجماعات الترابية التي تستعمل الموقع الإلكتروني النموذج
- عدد المكلفين بتلقي طلبات الحصول على المعلومات الذين تم تكوينهم
- عدد المكلفين بإدارة الموقع الإلكتروني النموذج الذين تم تكوينهم

مؤشرات الأثر:

- عدد طلبات الحصول على المعلومات المودعة بطريقة ورقية وبطريقة إلكترونية
- عدد ومجالات المعلومات المنشورة استباقيا
- عدد التشاورات والاستشارات العمومية التي تم إنجازها عبر المواقع الإلكترونية للجماعات الترابية
- عدد عمليات التواصل والتفاعل مع المواطنين التي تم إنجازها عبر المواقع الإلكترونية للجماعات الترابية

5 إعداد ونشر حقيبة أدوات (boîte à outils) لتعزيز التواصل والمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية

وزارة الداخلية/ المديرية العامة للجماعات الترابية

الإشكالية المطروحة:

نقص في تجميع وتقاسم وتعميم الممارسات الفضلى المتعلقة بالمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية.

الحل المقترح:

- تجميع مبادرات وآليات الحوار والمشاركة المواطنة، لا سيما مع الشباب، على صعيد الجماعات الترابية وإغناؤها بتوجهات وتوصيات ووضعها رهن إشارة جميع الجماعات الترابية
- إعداد ونشر وتوزيع حقيبة دلائل منهجية متعلقة بالشفافية والمشاركة المواطنة والولوج إلى المعلومة

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
إعداد الدلائل وتطوير حقيبة أدوات	يناير 2021	دجنبر 2021
انعقاد اجتماع لتقديم المشروع للجماعات العشرة النموذج	يونيو 2021	يناير 2022
تقديم وتعميم حقيبة الأدوات على صعيد الجهات	يناير 2022	مارس 2022
تنظيم مقابلات مع الجماعات المعنية لتجميع المبادرات الفضلى للحوار والمشاركة المواطنة	يونيو 2021	يوليوز 2021
تنظيم ملتقى لتقاسم المبادرات الفضلى للحوار والمشاركة المواطنة التي تم تجميعها	اكتوبر 2021	اكتوبر 2021
تنظيم منتدى حول مشاركة الشباب في تجويد الخدمات المتعلقة بالتنشيط الرياضي والثقافي	اكتوبر 2021	دجنبر 2021
تنظيم منتدى حول مشاركة الشباب في تحسين الإطار المعيشي على مستوى الأحياء	يناير 2022	مارس 2022
تعزيز القدرات لفائدة جهتي درعة تافيلالت وكلميم واد نون	ابريل 2022	يونيو 2022
إعداد دليل للممارسات الفضلى مع توصيات عملية للحوار ومشاركة الشباب في الحياة العامة على المستوى المحلي وخارطة طريق لدعم التحول في تجويد الخدمات المتعلقة بالتنشيط الرياضي والثقافي وكذا تحسين الإطار المعيشي على مستوى الأحياء	ابريل 2022	دجنبر 2022

النتيجة المنتظرة:

تعزيز وتشجيع المشاركة المواطنة وتفعيلها على مستوى الجماعات الترابية.

مؤشرات التتبع:

- عدد المبادرات وآليات الحوار والمشاركة المواطنة التي تم تجميعها وتطويرها ونشرها
- عدد الدلائل المنهجية المضمنة بحقيبة الأدوات
- عدد عمليات التواصل حول المبادرات وآليات الحوار والمشاركة المواطنة التي تم تجميعها وتطويرها ونشرها
- عدد عمليات التواصل حول حقيبة الأدوات

مؤشرات الأثر:

- عدد الدلائل المنهجية والمبادرات وآليات الحوار والمشاركة المواطنة التي تم اعتمادها وتفعيلها من طرف الجماعات الترابية.

6 نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية

وزارة العدل

الإشكالية المطروحة:

- صعوبة الولوج والبحث عن المعلومة القانونية خصوصا فيما يتعلق بالنصوص القانونية والمساطر القضائية
- صعوبة الحصول على المعلومات التي ينتجها المرفق القضائي خصوصا فيما يتعلق بالأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية
- صعوبة الحصول على المعطيات حول النجاعة القضائية
- محدودية آليات تقاسم المعارف والرؤى حول المواضيع ذات العلاقة بالمجالين القانوني والقضائي

الحل المقترح:

تطوير منصة معلوماتية لنشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية، تتكون من الأجزاء التالية:

- جزء متعلق بنشر النصوص القانونية والمساطر القضائية على الخط سواء في صيغة الجريدة الرسمية أو على شكل نصوص معالجة مع إتاحة إمكانية تحميلها بالمجان
- جزء متعلق بنشر الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية عبر الخط وبالمجان، مع احترام تام لمبدأ حماية المعطيات الشخصية
- جزء متعلق بنشر المعطيات حول النجاعة القضائية، والذي سيسمح بتوفير إحصائيات في هذا المجال على شكل معطيات مفتوحة (Open Data)
- جزء يتيح للباحثين والمختصين ومزاولي المهن القانونية والقضائية إمكانية نشر مقالاتهم وأبحاثهم ودراساتهم عبر المنصة

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
تطوير وحدة (module) خاصة بنشر النصوص القانونية والمساطر القضائية	شتنبر 2021	شتنبر 2022
إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالنصوص القانونية والمساطر القضائية	أكتوبر 2022	دجنبر 2022
تطوير وحدة خاصة بنشر الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية	أكتوبر 2022	دجنبر 2022
مواكبة إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية من طرف المحاكم	أكتوبر 2022	دجنبر 2022
تطوير وحدة خاصة بنشر المقالات والدراسات والأبحاث القانونية	شتنبر 2021	نونبر 2022
إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالمقالات والدراسات والأبحاث القانونية	دجنبر2022	دجنبر 2022
تطوير وحدة لنشر المعطيات المتعلقة بالنجاعة القضائية	شتنبر 2021	نونبر 2022
إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالمعطيات المتعلقة بالنجاعة القضائية	دجنبر 2022	دجنبر 2022
تنظيم دورات تكوينية لفائدة مستعملي المنصة بالمحاكم والإدارة المركزية	أكتوبر 2022	دجنبر 2022
إطلاق المنصة والتواصل بشأنها	دجنبر 2022	ماي 2023

النتيجة المنتظرة:

- تعزيز الشفافية وتكريس الحق في الحصول على المعلومة القانونية والقضائية وذلك بطريقة سريعة ومجانية
- تعميق المعرفة والوعي القانوني والقضائي من خلال نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية
- تشجيع البحث العلمي في مجال الدراسات القانونية والقضائية من خلال إنشاء "مكتبة افتراضية قانونية وقضائية" يتم إغناؤها باستمرار
- تشجيع الاستثمار من خلال توفير البيانات التي تتيح إمكانية فهم النظام القضائي المغربي
- تسهيل عملية تقاسم المعارف ذات الطابع القانوني والقضائي والممارسات الفضلى في المجال مع المهنيين والباحثين وعموم المواطنين

مؤشرات التتبع:

- عدد الوحدات التي تم تطويرها
- عدد الوحدات التي تم إطلاقها

مؤشرات الأثر:

- عدد النصوص القانونية المنشورة
- عدد الأحكام المنشورة
- عدد القرارات المنشورة
- عدد الاجتهادات القضائية المنشورة
- عدد المقالات والأبحاث والدراسات المنشورة
- عدد الإحصائيات المنشورة بشكل مفتوحOpen data

7 التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الالكترونية في التقاضي المدني

وزارة العدل

الإشكالية المطروحة:

عدم اللجوء إلى استعمال الوسائط الالكترونية في التقاضي والتبادل الإلكتروني للمعطيات القضائية نظرا لغياب نص قانوني يؤطر هذه العمليات، مما يطرح مجموعة من الإشكاليات لاسيما:

- الارتباط الكبير بالسجلات والحاملات الورقية وما ينتج عن ذلك من صعوبة البحث والتخزين والعرضة للتلف أو الضياع
- تعذر حضور بعض الأطراف للجلسات نتيجة لبعد المسافات عن المحكمة التي يروج بها الملف القضائي
- صعوبة نقل بعض السجناء من المؤسسات السجنية إلى المحاكم وما يتطلب ذلك من موارد مالية وجهد كبيرين
- بطء الإجراءات القضائية نتيجة لإشكالية التبليغ
- بطء الإجراءات القضائية نتيجة لإلزامية التبادل الورقي للمقالات والمذكرات ومحاضر الضابطة القضائية
- طول أمد إجراءات تنفيذ الإنابات القضائية الدولية
- عدم مركزة السجلات العدلية الوطنية

الحل المقترح:

يهدف هذا الالتزام إلى وضع إطار قانوني محدد يضبط القواعد الشكلية والموضوعية لإجراءات التقاضي وتبادل المعطيات القضائية باستعمال الوسائط الالكترونية، وذلك عبر:

- تنظيم الإجراءات القانونية للمحاكمة عن بعد وتحديد حالات اللجوء إليها والأطراف المستفيدة منها وشروطها
- تنظيم الإجراءات القانونية للتبادل الرقمي للمقالات والمذكرات ومحاضر الضابطة القضائية مع إمكانية تذييلها بتوقيع إلكتروني
- تنظيم عملية التبليغ الإلكتروني
- تنظيم إجراءات تنفيذ الإنابات القضائية الدولية

- خلق قاعدة بيانات لمركزة السجلات العدلية الوطنية للأشخاص الذاتيين المغاربة والأجانب والأشخاص الاعتباريين

وسيتم في هذا الإطار، التشاور مع جميع المتدخلين في منظومة العدالة من مجلس أعلى للسلطة القضائية، رئاسة النيابة العامة، جمعيات هيئات المحامين، المفوضون القضائيون، وسيتخذ هذا التشاور منحيين اثنين أولهما تقديم ملاحظات كتابية حول مسودة القانون، والثاني عقد اجتماعات ولقاءات مختلفة قصد تجويد مسودة مشروع القانون.

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
التشاور مع جميع المتدخلين في منظومة العدالة	مارس 2020	ماي 2021
إعداد مسودة مشروع القانون	أبريل 2021	يوليوز 2021
إحالة مشروع القانون على باقي القطاعات الحكومية لإبداء الرأي	يوليوز 2021	أكتوبر 2021
المصادقة على مشروع القانون من طرف الأمانة العامة للحكومة	شتنبر 2021	أكتوبر 2021
المصادقة على مشروع القانون من طرف مجلس الحكومة	يناير 2022	دجنبر 2022

النتيجة المنتظرة:

- تبني آلية جديدة للتقاضي تتميز بالانفتاح والفعالية
- تعزيز الفعالية والنجاعة داخل المرفق القضائي
- تخفيف العبء على جميع المتدخلين في منظومة العدالة

مؤشرات التتبع:

- عدد عمليات التشاور المنجزة
- نسبة تقدم صياغة مشروع القانون
- مشروع قانون مصادق عليه من طرف الامانة العامة للحكومة
- مشروع قانون مصادق عليه من طرف المجلس الحكومي

مؤشرات الأثر:

- عدد الجلسات عن بعد
- عدد المعتقلين المستفيدين
- عدد الملفات المدروسة باستعمال الوسائط الإلكترونية
- عدد التبليغات الإلكترونية
- عدد المقالات والمذكرات المتبادلة إلكترونيا
- عدد محاضر الضابطة القضائية المحالة إلكترونيا

الإشكالية المطروحة:

- ضعف ومحدودية الإقبال على البرمجيات والمنصات الإلكترونية التي أطلقتها الوزارة لفائدة الفاعلين في منظومة العدالة نظرا للهواجس المرتبطة بالحجية القانونية والأمن المعلوماتي
- صعوبة تبادل المعطيات والوثائق والتواصل مع المحاكم نظرا لاستمرار المعالجة اليدوية والورقية للإجراءات المعمول بها من طرف منتسبي العدالة (المحامون، العدول، الخبراء، المفوضون القضائيون)
- صعوبة اندماج المهن القانونية والقضائية في ورش التحول الرقمي نظرا للإشكاليات المرتبطة بالتكوين والتأهيل في مجال الرقمنة

الحل المقترح:

- نهج مقاربة تشاركية تهدف إلى تعزيز انخراط جميع الفاعلين في منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي
- اعتماد مخطط تواصلي للتحسيس بأهمية وجدوى مشاريع التحول الرقمي وما يمكن أن تقدمه من إضافات نوعية للارتقاء بمنظومة العدالة من حيث ربح الوقت وتجويد الخدمات المقدمة
- إضفاء الطابع اللامادي على الإجراءات المتعلقة بالتبادل بين المحاكم ومنتسبي العدالة من خلال إحداث منصات إلكترونية تمكن المحامين، والعدول، والخبراء، والمفوضين القضائيين من التواصل والتعامل عن بعد مع المحاكم والتبادل اللامادي للمعلومات
- برمجة دورات تكوينية لفائدة مستعملي المنصات الإلكترونية المحدثة

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
استكمال تطوير وحدات إضافية على مستوى منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين: ملفات التبليغ والتنفيذ	يناير 2021	دجنبر 2021
توقيع اتفاقيات شراكة مع هيئات المحامين	يناير 2021	دجنبر 2022
تكوين المكونين حول منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين	يناير 2021	دجنبر 2022
تعميم المنصة على كافة المحاكم والهيئات	يناير 2021	دجنبر 2022
التشخيص وتحديد الحاجيات وتصميم النظام الخاص بمنصة التبادل الإلكتروني مع العدول	يونيو 2021	مارس 2022
تطوير النظام المعلومياتي وتجريب منصة التبادل الإلكتروني مع العدول	أبريل 2022	دجنبر 2022
تعميم منصة التبادل الإلكتروني مع العدول على كافة المحاكم	يناير 2023	دجنبر 2023
التشخيص وتحديد الحاجيات وتصميم النظام الخاص بمنصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء	يونيو 2021	مارس 2022
تطوير النظام المعلومياتي وتجريب منصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء	أبريل 2022	دجنبر 2022
تعميم منصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء على كافة المحاكم	يناير 2023	دجنبر 2023
التشخيص وتحديد الحاجيات لمنصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين	يونيو 2021	دجنبر 2022
تصميم النظام الخاص بمنصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين	يناير 2022	مارس 2022
تطوير النظام المعلومياتي وتجريب منصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين	ابريل 2022	دجنبر 2022
تعميم منصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين على كافة المحاكم	يناير 2023	دجنبر 2023

النتيجة المنتظرة:

- توفير الجهد والوقت وتسهيل التواصل مع منتسبي العدالة
- توفير آليات لتعزيز شفافية تدبير الإجراءات المرتبطة بممارسة مهن منتسبي العدالة
- توفير آلية للمرتفقين لتتبع الإجراءات المرتبطة بمصالحهم التي يتولى منتسبو العدالة تنفيذها
- انخراط مكونات الإدارة القضائية في تحسين جودة خدمات العدالة وتعزيز النجاعة القضائية وتقليص آجال المساطر والاجراءات

مؤشرات التتبع:

- عدد اتفاقيات الشراكة الموقعة مع نقابات المحامين وباقي الهيئات المهنية
- عدد اللقاءات التحسيسية والتواصلية المنظمة لفائدة الهيئات المهنية
- عدد الوحدات التي تم تطويرها على مستوى المنصات الإلكترونية
- عدد المستفيدين من التكوين

مؤشرات الأثر:

- نسبة تفعيل المنصات الإلكترونية على مستوى المحاكم
- عدد حسابات المحامين التي تم إنشاؤها
- عدد حسابات العدول التي تم إنشاؤها
- عدد حسابات الخبراء التي تم إنشاؤها
- عدد حسابات المفوضين القضائيين التي تم إنشاؤها
- عدد الملفات المعالجة إلكترونيا

تعزيز الشفافية المالية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة / مديرية الميزانية

الإشكالية المطروحة:

انخرط المغرب منذ سنوات في عملية التحسين المستمر لشفافية الميزانية، لاسيما بعد اعتماد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية ودخوله حيز التنفيذ سنة 2016. وتُوج هذا المسار بتحسن مؤشر الميزانية المفتوحة وحصول المغرب على رتب مشرفة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. هذا، وتطلعا إلى تحقيق المزيد من المكاسب في مجال الشفافية المالية من أجل تواصل أفضل مع المواطن، فإن المغرب يسعى إلى المضي قدما في هذا المشوار من خلال توفير المعلومات المالية بطريقة استباقية وتقديمها بصورة مبسطة تتلاءم مع تطلعات المواطنين.

غير أنه ليس من السهل دائما الوصول إلى تبسيط المعلومة المالية ومحتوى ميزانية الدولة لفائدة المواطن المغربي، وذلك نظرا للجانب التقني الذي تتميز به قوانين المالية والسياسات العمومية من جهة، واختلاف انتظارات المواطنين وفقا لاهتماماتهم الشخصية والمهنية من جهة أخرى وغياب ألية مستدامة تسمح بإشراك المواطنين في الحصول على المعلومة المالية.

وفيما يتعلق بالمعلومات المرتبطة بالفرضيات التي تبنى عليها قوانين المالية من حيث النفقات المتوقعة من جهة، والمداخيل المنتظر تحصيلها في نهاية السنة من جهة أخرى، فإن هذه المعلومات تعرف أحيانا مراجعة وتحيينا في أرقامها خلال التنفيذ، نظرا للعوامل الخارجية والداخلية لاسيما تلك المرتبطة بالظرفية الاقتصادية العالمية والتقلبات المناخية، ولا تكون موضوع تقرير مفصل كما هو الشأن بالنسبة لقوانين المالية (حيث تقدم بدقة جميع المعلومات المتعلقة بالظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية وتوقعات الموارد والنفقات ومستوى المديونية مع عرض أهم المحاور التي بني عليها قانون المالية) أو النشرة الاحصائية الشهرية للمالية العمومية (حيث تقدم احصائيات حول مستوى تنفيذ النفقات والموارد خلال السنة مع الحرص على توضيح أسباب تطور معدل التغير المسجل مقارنة مع السنة الماضية).

في نفس السياق، لابد من الاشارة إلى أنه قد سبق للمغرب أن أعد التقرير القبلي للميزانية ابتداء من سنة 2019 في إطار خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة برسم الفترة 2018-2020 (الالتزام 11) ، إلى أن تجاوز آجال النشر المتعارف عليها نظرا لأسباب تقنية، حال دون حصول المواطنين على المعلومات في الوقت المناسب حتى يتسنى لهم التفاعل أكثر مع مضامين قوانين المالية.

الحل المقترح:

فيما يتعلق بملائمة المعلومات الموجهة للمواطنين والمرتبطة لاسيما بقوانين المالية، سيتم إحداث ألية مستدامة تسمح بإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن من أجل تحسين هذه الوثيقة على مستوى الشكل والمضمون.

ومن أجل شفافية مالية أكبر وتماشيا مع المعايير الدولية في هذا المجال، سيتم إعداد تقرير نصف سنوي للميزانية يعنى بإدراج المعطيات المحينة مقارنة مع التوقعات التي بني عليها مشروع قانون المالية، وكذا احترام آجال إصدار التقرير القبلي للميزانية. كما سيتم إعداد ونشر تقرير موحد في الوقت المناسب يتم فيه دمج كل من المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية. وبالتالي سيتم نشر 7 تقارير من أصل 8 الموصى بها عالميا.

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
القيام بمقارنة مرجعية مع دول أخرى ذات الممارسات الجيدة لاسيما تلك التي تقوم بإصدار تقرير موحد يضم المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية	ماي 2021	شتنبر 2021
القيام بمقارنة مرجعية مع دول أخرى ذات الممارسات الجيدة فيما يخص اعتماد آلية تشاور مستدامة لإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن	ماي 2021	دجنبر 2021
تحديد هيكلة التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية	اكتوبر 2021	ماي 2022
تصميم (conception) آلية التشاور مستدامة تتلاءم مع السياق المغربي، لإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن	يناير 2022	دجنبر 2022
إعداد وصياغة التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية بشراكة مع المديريات المعنية بالوزارة المكلفة بالمالية	يونيو 2022	غشت 2022
اعتماد ونشر التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية	شتنبر 2022	منتصف شتنبر 2022
إحداث آلية التشاور مستدامة لإعداد ميزانية المواطن	يناير 2023	يوليوز 2023

النتيجة المنتظرة:

- وضع آلية تشاور مستدامة تسمح بإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن
- نشر 7 تقارير من أصل 8 الموصى بها عالميا

مؤشرات التتبع:

- عدد التقارير المنشورة في الآجال المحددة

مؤشرات الأثر:

- نقطة المغرب للميزانية المفتوحة في إطار المسح المتعلق بالميزانية المفتوحة برسم سنة 2023

10 تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة/ قطاع إصلاح الإدارة

الإشكالية المطروحة:

بعد إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات ودخوله حيز التنفيذ بصفة كلية ابتداء من تاريخ 12 مارس 2020، عملت الإدارات والمؤسسات العمومية على مباشرة عمليات تفعيل هذا القانون، حيث تم تعيين الأشخاص المكلفين بالحصول على المعلومات والذي بلغ عددهم أكثر من 1850 شخصا لتلقي الطلبات والرد عليها. وفي نفس السياق، تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة هؤلاء الأشخاص عبر مكونين مختصين سبق تكوينهم لهذا الغرض، كما تم إحداث بوابة إلكترونية للحصول على المعلومات بهدف تيسير عملية إيداع الطلبات واستخراج الإحصائيات المرتبطة بها.

ورغم هذه التدابير والجهود المبذولة من طرف مختلف المؤسسات والهيئات المعنية، لا تزال نسبة التفاعل مع طلبات الحصول على المعلومات المقدمة من طرف المرتفقين غيرك كافية كما وكيفا، وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها:

- غياب آلية دائمة لدعم وتقوية قدرات الأشخاص المعينين المكلفين بالمعلومات
- قصور على مستوى نشر المعلومات ولاسيما تلك المنصوص عليها في المادة 10 من القانون 31.13 والمتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات

الحل المقترح:

يتعلق الالتزام المقترح بوضع آليات لتعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات، من خلال:

- تفعيل شبكة الأشخاص المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات كفضاء لتقاسم التجارب وتقوية القدرات وتدعيم الخبرات
- وضع نظام إلكتروني لتقاسم التجارب والخبرات وتقديم المواكبة اللازمة للأشخاص المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات
- إحداث منصة إلكترونية موحدة للنشر الاستباقي للمعلومات ببوابة الحصول على المعلومات chafiaya.ma والتي ستتيح الولوج إلى جميع المعلومات المنشورة من طرف الإدارات العمومية سواء بمواقعها الإلكترونية أو وسائل أخرى وفق التصنيف المحدد بالمادة 10 من القانون 31.13 المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات
- التواصل حول المنصة الإلكترونية للنشر الاستباقي للمعلومات ومواكبة الإدارات العمومية للانخراط فيها

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
وضع نظام داخلي يحدد منهجية عمل الشبكة وآليات اشتغالها	اكتوبر 2021	مارس 2022
تطوير نظام إلكتروني خاص بالشبكة	فبراير 2021	فبراير 2023
تقديم وظائف المنصة الإلكترونية للنشر الاستباقي للمعلومات لأعضاء شبكة الحق في الحصول على المعلومات واستقاء المقترحات والملاحظات التجويدية	يوليوز 2021	يوليوز 2021
إطلاق المنصة الإلكترونية للنشر الاستباقي للمعلومات	فبراير 2022	مارس 2022
تكوين ومواكبة الإدارات المنخرطة بمنصة النشر الاستباقي	يناير 2022	يوليوز 2023
تنشيط شبكة المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات ومواكبة أعضائها	اكتوبر 2021	يوليوز 2023

النتيجة المنتظرة:

- تمكين الأشخاص المكلفين بالحصول على المعلومات من التوفر على مستوى عالي من الكفاءة والقدرة للتفاعل مع طلبات الحصول على المعلومات
- التوفر على بوابة موحدة للحصول على المعلومات بشكل استباقي أو عبر مسطرة إيداع الطلب
- الولوج إلى الحد الأقصى من المعلومات بشكل ميسر عبر بوابة النشر الاستباقي دون الحاجة إلى تقديم طلبه للإدارة

مؤشرات التتبع:

- نسبة تقدم تطوير النظام الإلكتروني الخاص بالشبكة
- عدد الإدارات المنخرطة بمنصة النشر الاستباقي

مؤشرات الأثر:

- نسبة الطلبات المعالجة عبر بوابة الحصول على المعلومات
- نسبة المعلومات المنشورة استباقيا عبر بوابة الحصول على المعلومات

11 إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة/ قطاع إصلاح الإدارة

الإشكالية المطروحة:

تعرف المرافق العمومية في علاقتها بالمرتفقين تفاوتا على مستوى الاستجابة لتطلعاتهم وحاجياتهم وذلك بالنظر لاختلاف أنماط وطرق تنظيمها وتدبيرها لمواردها، بالإضافة إلى التحولات والتطورات المتسارعة التي يعرفها محيطها، وذلك حسب ما أشارت إليه العديد من التقارير والتشخيصات التي تضمنتها الخطابات الملكية المتتالية.

ويعزى هذا الوضع إلى:

- تعدد أصناف المرافق العمومية التي تسدي الخدمات العمومية واختلاف المنظومة التشريعية والتنظيمية المؤطرة لكل صنف من هذه المرافق (حوالي 35 قطاع وزاري و1600 جماعة ترابية، وأكثر من 800 مؤسسة ومقاولة عمومية، بالإضافة إلى باقي الهيئات العامة والخاصة المكلفة بمهام المرفق العام)

- تفاوت مستوى جودة الخدمات المقدمة للمرتفق حسب كل صنف من أصناف المرافق العمومية
- ضعف المهنية في تقديم الخدمات لعدم احتكامها لمنظومة تؤطر علاقة المرافق العمومية بالمرتفق منذ ولوجه لهذه المرافق إلى حين حصوله على الخدمة المطلوبة
- وجود نصوص قانونية وتنظيمية تفتقد لنسق منسجم وتراتبي
- قصور المنظومة الحالية في تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مختلف التوصيات الصادرة عن مؤسسات الحكامة

وفي نفس السياق، فقد أفرد دستور المملكة بابا خاصا للحكامة الجيدة تضمن أسس ومبادئ تنظيم المرافق العمومية، حيث نص الفصل 157 منه على إعداد ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية. غير أنه لم يتم لحد الآن إصدار هذا الميثاق.

الحل المقترح:

إصدار ميثاق للمرافق العمومية يحدد مبادئ وقواعد الحكامة بالإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية فيما يتعلق ب:

- نجاعة وفعالية المرافق العمومية (التنظيم والتدبير، تدبير الموارد البشرية والوسائل العامة)
- علاقة المرافق العمومية بالمرتفقين (الانفتاح والتواصل، استقبال وتقديم الخدمات للمرتفقين، معالجة التظلمات وتنفيذ الأحكام القضائية)
- تخليق المرافق العمومية (مدونات أخلاقية، برامج لتعزيز قيم النزاهة)
- إحداث مرصد وطني للمرافق العمومية (رصد مستوى نجاعة أداء المرافق العمومية وجودة الخدمات المقدمة)

وبغاية إعطاء بعد عملي للميثاق وضمان تعبئة جميع الفاعلين المعنيين وانخراطهم في تنزيل مضامينه ومقتضياته، سيتم وضع وتفعيل خارطة طريق خاصة تتضمن آليات التنزيل، ونظام الحكامة، وعمليات التكوين والتواصل.

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
تتبع ومواكبة مراحل إصدار ميثاق المرافق العمومية	يوليوز 2021	اكتوبر 2021
إعداد خارطة طريق لتفعيل الميثاق	اكتوبر 2021	دجنبر 2021
التواصل حول الميثاق وخارطة الطريق لتفعيله	اكتوبر 2021	يوليوز 2023
إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية والدلائل والأنظمة لتفعيل الميثاق	يناير 2022	يوليوز 2023
إعداد مشروع مرسوم بتنظيم وكيفية سير المرصد الوطني للمرافق العمومية	يناير 2022	دجنبر 2022

النتيجة المنتظرة:

- إخضاع مختلف أصناف المرافق العمومية لنفس قواعد ومبادئ التنظيم والتدبير مع مراعاة خصوصياتها
- ضمان الالتقائية وتناغم البرامج وتكامل المبادرات وتعاضد وسائل المرافق العمومية
- الرفع من مستوى الآداء وجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين

مؤشرات التتبع:

- نشر الميثاق بالجريدة الرسمية
- عدد إجراءات خارطة الطريق المفعلة
- عدد العمليات التواصلية حول الميثاق المنجزة

مؤشرات الأثر:

- عدد المرافق العمومية التي اعتمدت مقتضيات الميثاق

الإشكالية المطروحة:

عدم شفافية المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية المعتمدة في تقديم الخدمات للمرتفقين وتنظيم طريقة تعامل الإدارة معهم وحماية حقوقهم، مما ينتج عنه نقص في الثقة اتجاه الإدارة وانتشار ممارسات ترتبط بالفساد.

وذلك راجع لعدة أسباب:

- عدم التدوين والنشر المنتظم والفوري للمساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية
- غياب قاعدة وطنية حصرية وموحدة للقرارات الإدارية التي تصدرها الإدارات العمومية لفائدة المرتفقين
- عدم إلزامية تقيد الإدارة بما يتم نشره من مساطر وإجراءات على مستوى وسائل النشر المتاحة
- التعقيد والتكرار والتداخل في المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية
- نقص في رقمنة المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية

الحل المقترح:

من أجل حل هذه الإشكاليات والعمل على تأطير العلاقة التي تربط الإدارة بالمرتفقين، بصفة عامة، تم إصدار القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 28 شتنبر 2020.

ويهدف هذا القانون إلى إرساء قواعد جديدة للعلاقة التي تربط المرتفق بالإدارة وتقويتها على أساس مجموعة من المستجدات أهمها:

- إرساء مبدأ شفافية المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية، وإلزامية توفرها على تأطير قانوني
- إلزام الإدارات بجرد وتصنيف وتدوين جميع القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصها من خلال إعداد مصنفات القرارات الإدارية ونشرها في البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية بعد المصادقة عليها
- إلزام الإدارات بتقديم وصل إيداع للمرتفق فور تقديمه ملف طلب الحصول على قرار إداري
- إلزام الإدارات بتحديد آجال قصوى للرد على طلبات المرتفقين المتعلقة بالقرارات الإدارية
- ضمان حق المرتفق في الطعن الإداري في حالتي سكوت الإدارة أوردها السلبي

وسيتم تنزيل مقتضيات هذا القانون على عدة مراحل داخل أجال 5 سنوات منذ دخوله حيز التنفيذ.

وفي هذا الإطار سيتم خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2020 ويونيو 2023 القيام بما يلي:

- إعداد مصنفات القرارات الإدارية والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية
- نشر مصنفات القرارات الإدارية المصادق عليها بالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية
- تبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية ب:
  - حذف المساطر والإجراءات غير المبررة وتوحيدها
  - العمل على تخفيض المصاريف والتكاليف المترتبة عنها بالنسبة للمرتفق والإدارة
  - مراعاة التناسب بين موضوع القرار الإداري والوثائق والمستندات والمعلومات المطلوبة للحصول عليه
- الشروع في رقمنة المجموعة الأولى من المساطر والإجراءات الأكثر تداولا في أفق رقمنة باقي المساطر والإجراءات في أجل أقصاه سنة 2025
- إعداد وتنفيذ مخطط تواصلي لمواكبة تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
إعداد مصنفات القرارات الإدارية والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية	شتنبر 2020	دجنبر 2021
نشر مصنفات القرارات الإدارية بالبوابة الوطنية	ابريل 2021	دجنبر 2021
تبسيط مجموعة أولى من المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية	يناير 2022	يوليوز 2023
رقمنة مجموعة أولى من المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية	يناير 2022	يوليوز 2023
التواصل والتحسيس ومواكبة التغيير	اكتوبر 2020	يوليوز 2023

النتيجة المنتظرة:

- تعزيز الشفافية من خلال إطلاق بوابة وطنية موحدة تضم المساطر والإجراءات الإدارية الملزمة للإدارة والمرتفق
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين من خلال تبسيط ورقمنة مجموعة أولى من المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا

مؤشرات التتبع:

- عدد القرارات الإدارية التي تم تدوينها
- عدد القرارات الإدارية التي تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية ونشرها بالبوابة الوطنية الموحدة
- عدد المساطر والإجراءات الإدارية التي تم تبسيطها
- عدد المساطر والإجراءات الإدارية التي تمت رقمنتها
- عدد عمليات التواصل المنجزة

مؤشرات الأثر:

- عدد الطعون المتعلقة بالمساطر والإجراءات الإدارية
- نسبة رضا المرتفقين حول جودة الخدمات العمومية

13 النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الاحصائية لقطاع التربية الوطنية

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

الإشكالية المطروحة:

يتوفر قطاع التربية الوطنية على نظام مندمج للمعلومات ويقدم سنويا مجموعة من المعطيات الإحصائية الخاصة بالقطاع، رغم ذلك توجد صعوبة في الولوج إلى كافة المعلومات والمعطيات التي يتوفر عليها القطاع وصعوبة في استغلالها وإعادة استعمالها من طرف العموم. وهذا راجع بشكل كبير لطبيعة الملفات الرقمية المنشورة (PDF) وعدم استكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات المشار إليها في المادة 10 من القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

الحل المقترح:

تصميم وتطوير فضاء إلكتروني للنشر الاستباقي للمعلومات والبيانات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية على مستوى البوابة الرسمية للقطاع www.min.gov.ma. وسيمكن هذا الفضاء من:

- النشر الاستباقي للمعلومات الواردة في المادة 10 من القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.
- نشر البيانات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية بصيغة مفتوحة (الموارد البشرية، الخريطة المدرسية، الولوج إلى خدمات التعليم، ...)

الولوج إلى البيانات المنشورة في هذا الفضاء سيتم أيضًا عبر بوابة البيانات المفتوحة وبوابة للنشر الاستباقي للمعلومات المشار إليها في الالتزامين المتعلقين ب "تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية" و"تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها".

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
تصميم الفضاء الإلكتروني المتعلق بالنشر الاستباقي وتحديد محتواه	شتنبر 2021	دجنبر 2021
تطوير الفضاء الإلكتروني للنشر الاستباقي وإدراج المعطيات	يناير 2022	ماي 2022
إطلاق فضاء النشر الاستباقي والتواصل حوله	يوليوز 2022	دجنبر 2022
ربط المعلومات المنشورة بالفضاء مع البوابة الوطنية للنشر الاستباقي	يناير 2022	يونيو 2022

النتيجة المنتظرة:

- التواصل حول الأرقام والمعطيات الإحصائية الخاصة بقطاع التربية الوطنية
- تدعيم وتقوية البحث العلمي والحقل المعرفي من خلال تسهيل الولوج إلى المعلومة وإعادة استعمالها
- حماية حقوق المواطنين من خلال رفع الوعي القانوني لديهم، واطلاعهم على الإجراءات والمساطر الإدارية الجاري بها العمل،
- تعزيز معايير الشفافية وقواعد الانفتاح والنزاهة
- المساهمة في إرساء أجواء الثقة بين الإدارة والمرتفقين
- المساهمة في توفير الظروف المحفزة للاستثمار والمبادرة وتحسين مناخ الأعمال

مؤشرات التتبع:

- فضاء النشر الاستباقي محدث على مستوى البوابة الالكترونية لقطاع التربية الوطنية
- نسبة المعلومات المنشورة استباقيا مقارنة مع المعلومات المحددة في المادة 10 من القانون 31.13
- عدد المعطيات الإحصائية المنشورة
- نسبة المعطيات الإحصائية المنشورة بشكل مفتوح من مجموع المعطيات الإحصائية المنشورة

مؤشرات الأثر:

- نسبة رضى مستعملي فضاء النشر الاستباقي
- تقليص عدد طلبات الحصول على المعلومات الموجهة للقطاع
- عدد عمليات إعادة استعمال المعطيات المنشورة

14 تحسين الحكامة الدوائية

وزارة الصحة

الإشكالية المطروحة:

تتكفل الدولة بمرضى الأمراض المزمنة كالسكري والضغط، وفي هذا الشأن زادت من مساهمتها في تمويل الأدوية من 600 مليون درهم إلى مليار و600 مليون درهم. إلا أنه رغم كل المجهودات المبذولة لازالت تطرح إشكالية استفادة المرضى من الدواء بشكل كافي وبصورة حقيقية، وذلك راجع بالأساس إلى مسطرة منح استفادة المعنيين من الدواء والمتدخلين فيها وغياب نظام معلوماتي للتتبع في هذا المجال.

الحل المقترح:

إحداث نظام معلوماتي للحكامة الدوائية، سيمكن من:

- ضبط مسطرة استفادة مرضى الأمراض المزمنة من الدواء
- بناء قاعدة معطيات الأدوية التي تمنح في إطار التكفل بأصحاب الأمراض المزمنة
- إحداث قاعدة معطيات خاصة بالمرضى المستفيدين لإثبات عمليات الاستفادة من الدواء
- تلبية وتتبع مندوبيات الصحة لحاجيات المستوصفات من الدواء
- التوفر على إحصائيات ومؤشرات لتحسين جودة الخدمات المقدمة في هذا المجال

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
ضبط وتبسيط مسطرة استفادة مرضى الأمراض المزمنة من الدواء	أكتوبر 2021	مارس 2022
بناء قاعدة معطيات الأدوية التي تمنح في إطار التكفل بأصحاب الأمراض المزمنة	يناير 2022	يناير 2023
إحداث قاعدة معطيات خاصة بالمرضى المستفيدين لإثبات عمليات الاستفادة من الدواء	يناير 2022	يناير 2023
إحداث مؤشرات لتتبع حاجيات مندوبيات الصحة والمستوصفات من الدواء	يونيو 2022	يونيو 2023

النتيجة المنتظرة:

- استفادة المرضى من الدواء بشكل كافي وبصورة حقيقية
- منع التجارة في الأدوية الممنوحة من طرف الدولة
- المساهمة في محاربة المحسوبية والزبونية والعمل على تعزيز الشفافية في هذا المجال

مؤشرات التتبع:

- عدد الأدوية الممنوحة لأصحاب الأمراض المزمنة
- عدد المرضى المصابين بأمراض مزمنة

مؤشرات الأثر:

- نسبة تغطية الحاجيات من الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة
- الأجل المتوسط للحصول على الأدوية من طرف المرضى

15 تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية

وزارة الصحة

الإشكالية المطروحة:

- محدودية شفافية المساطر والمعلومات المتعلقة بالخدمات الصحية
- ضعف آليات إشراك المواطنين في تحديد الأولويات وصياغة وتتبع وتقييم الخطط المتعلقة بالصحة على المستوى المحلي والوطني، مما يؤثر على جودة الخدمات الصحية

الحل المقترح:

فيما يخص الشفافية، سيتم:

- تدوين ونشر المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية
- النشر الاستباقي للمعلومات المتعلقة بالصحة:
- الخريطة الصحية
- الموارد البشرية بكافة اختصاصاتها وتوزيعها
- التجهيزات
- البيانات المتعلقة بالأدوية
- التغطية الصحية

وسيتم اعتماد الشكل الخرائطي أو الشكل المفتوح Open Data لنشر هذه المعلومات وتسهيل الاطلاع عليها وإعادة استعمالها.

فيما يخص المشاركة المواطنة، سيتم اعتماد آليات لإشراك المواطنين والمجتمع المدني من أجل تطوير الخدمات الصحية، وذلك من خلال:

- تنظيم لقاءات تشاورية
- استطلاع رأي المواطنين
- إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين
- إعداد تقارير دورية حول مقترحات المواطنين

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
تدوين ونشر المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية	يناير 2022	يونيو 2022
النشر الاستباقي للمساطر المتعلقة بالخدمات الصحية	يوليوز 2022	شتنبر 2022
تنظيم لقاءات تشاورية	أكتوبر 2022	فبراير 2023
استطلاع رأي المواطنين	مارس 2023	مارس 2023
إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين	أبريل 2023	شتنبر 2023
إعداد تقارير دورية حول مقترحات المواطنين	أكتوبر 2023	دجنبر 2023

النتيجة المنتظرة:

- تعزيز الشفافية والنزاهة في قطاع الصحة
- تطوير الخدمات الصحية المقدمة

مؤشرات التتبع:

- عدد المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية التي تم تدوينها
- عدد المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية التي تم نشرها
- عدد المعلومات المتعلقة بالصحة التي تم نشرها بشكل خرائطي
- عدد المعلومات المتعلقة بالصحة التي تم نشرها بشكل مفتوح
- عدد المشاركين في اللقاءات التشاورية المنظمة
- عدد المشاركين في استطلاع الرأي
- نسبة تطوير المنصة الإلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين

مؤشرات الأثر:

- عدد زيارات المنصة
- عدد المقترحات المقدمة
- نسبة رضا المرتفقين حول الخدمات الصحية

16 تطوير نظام معلوماتي صحي مندمج

وزارة الصحة

الإشكالية المطروحة:

يعاني مهنيو الصحة والمواطنون من غياب توثيق معلوماتي للمرضى ومسارات أمراضهم وعلاجاتهم، مما يصعب معه ضبط الحياة الصحية للمرضى من طرف الأطباء، ويضطر المواطنين للحفاظ على الوثائق الورقية المتعلقة بملفاتهم الطبية (الصور الإشعاعية، الوصفات الطبية،....) وحملها عند زيارة أي طبيب.

كما يعاني قطاع الصحة من غياب معطيات موثقة حول العمليات الصحية والمستفيدين منها سواء في القطاع العام أو الخاص.

الحل المقترح:

العمل على بناء نظام معلوماتي صحي مندمج، يساعد جميع المتدخلين في تجويد الخدمات الصحية. وذلك عبر:

- إشراك الفاعلين المعنيين في وضع تصور لبناء نظام معلوماتي صحي مندمج
- إنشاء وإرساء نظام معلوماتي صحي ينطلق في مرحلة أولى من الملفات الطبية للمرضى، ومن قواعد المعطيات الرقمية التي لدى بعض المستشفيات في أفق أن يدمج فيه كافة الملفات الطبية للمواطنات والمواطنين، مع تزويد النظام ببرنامج خاص لحماية المعطيات الشخصية
- إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين ومهنيي القطاع من أجل التطوير المستمر للنظام

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
تنظيم لقاءات تشاورية مع الفاعلين المعنيين من أجل وضع تصور لبناء النظام المعلوماتي الصحي المندمج	أكتوبر 2021	2022/03/31
تطوير النظام المعلوماتي الصحي المندمج	يناير 2022	يناير 2023
رقمنة المعطيات والملفات الطبية الخاصة بالمرضى وإدراجها بالنظام المعلوماتي	أكتوبر 2022	ماي 2023
دعم ومواكبة مهنيي الصحة للانخراط في النظام المعلوماتي الصحي	2023/02/01	2023/06/01
إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين ومهنيي القطاع	2023/02/01	2023/05/01

النتيجة المنتظرة:

- توثيق وحفظ جميع المعلومات الصحية الخاصة بالمرضى
- تمكين مهنيي القطاع من الاطلاع الآني على الملفات الطبية للمرضى وتتبعها
- تجويد الخدمات الصحية

مؤشرات التتبع:

- عدد اللقاءات التشاورية مع الفاعلين المعنيين التي تم تنظيمها
- عدد الفاعلين المعنيين الذين تم إشراكهم
- نسبة تقدم تطوير النظام المعلوماتي الصحي
- نسبة تقدم تطوير المنصة الإلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين ومهنيي القطاع

مؤشرات الأثر:

- عدد الملفات الطبية للمرضى التي تم توثيقها وحفظها بالنظام المعلوماتي الصحي
- عدد الحسابات المحدثة لمهنيي القطاع
- عدد العمليات (احداث، اطلاع، تحيين) المنجزة من طرف مهنيي القطاع على الملفات الطبية للمرضى عبر النظام المعلوماتي الصحي

- نسبة رضا مهني القطاع حول النظام المعلوماتي الصحي
- نسبة رضا المواطنين حول النظام المعلوماتي الصحي ودوره في تجويد الخدمات الصحية

17 تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية

وزارة الطاقة والمعادن والبيئة/قطاع البيئة

الإشكالية المطروحة:

نقص في آليات إشراك وتقوية قدرات المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات المهتمة بالشأن البيئي بصفة خاصة، مما يحول دون قيامها بالدور المنوط بها دستوريا في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسات العمومية، وكذا مساهمتها في إنجاز أنشطة القرب لفائدة المواطنين لا سيما فيما يخص تنمية الوعي البيئي داخل المجتمع.

وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها:

- نقص في الخبرة
- نقص في التكوين
- نقص في القدرات البشرية والمالية

عدم التوفر على معطيات محينة حول تطور الأوراش والبرامج الكبرى ذات الصلة بالمجال البيئي.

الحل المقترح:

تقوية قدرات الجمعيات ومدها بالمعطيات البيئية الضرورية وتمكينها من العضوية في اللجن الاستشارية والتنسيقية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال:

1. تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة الجمعيات البيئية وذلك في المواضيع التالية:
   - التحديات العالمية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة
   - الإشكاليات البيئية الوطنية والمحلية
   - إجراءات تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على الصعيد الترابي
   - التدبير المالي والتقني للمشاريع
2. إشراك الجمعيات في المسلسلات الاستشارية والتنسيقية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، من خلال:
   - تمثيل 5 جمعيات عضوة داخل اللجنة الوطنية للتدبير المندمج للساحل
   - تمثيل 3 جمعيات داخل اللجنة الوطنية للمناخ والتنوع البيولوجي

   بالنسبة لهتين اللجنتين فقد تم فتح باب الترشيح لفائدة الجمعيات لعضوية هذه اللجنة. كما تم اختيارها من طرف لجنة كلفت بدراسة ملفات الترشيح وانتقاء الجمعيات وفقا لمعايير محددة. وتشارك هذه الجمعيات في أنشطة اللجن طبقا للمهام المنوطة بها قانونيا.
   - تمثيل الجمعيات داخل اللجن الموضوعاتية الوطنية (لجنتين) أو الجهوية (12 لجنة) وسيتم اختار الجمعيات ضمن اللجن الموضوعاتية وفقا لأنشطتها في تخصصات بيئية معينة.
3. توفير المعلومات والمعطيات حول الأوراش والبرامج ذات الصلة بالبيئة، من خلال النشر الاستباقي لمختلف أنشطة وبرامج الوزارة في المجال البيئي وللتقارير الجهوية والوطنية حول الحالة البيئية ولإصدارات القوانين البيئية وللقاءات الوطنية والدولية. وذلك عبر البوابة الإلكترونية للقطاع www.environnement.gov.ma

4.دعم المبادرات الجمعوية البيئية من خلال:

- الدعم المؤسساتي لأنشطة الجمعيات عبر مشاركة أطر قطاع البيئة في تنشيط اللقاءات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة وتوفير القافلة البيئية وتوزيع الدعامات التحسيسية.
- الدعم اللوجستيكي من خلال إحداث النوادي البيئية داخل المؤسسات التعليمية ودور شباب وبعض جمعيات المجتمع المدني مع تجهيزها بمختلف المعدات السمعية البصرية والمعلوماتية.

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة الجمعيات البيئية	2022/04/01	2023/05/01
إشراك الجمعيات في المسلسلات الاستشارية والتنسيقية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	2021/10/01	2023/06/01
النشر الاستباقي للمعلومات البيئية	2021/07/01	2023/06/01
دعم المبادرات الجمعوية البيئية	2021/10/01	2023/06/01

النتيجة المنتظرة:

- تمكين الجمعيات والرفع من مشاركتها في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية البيئية

مؤشرات التتبع:

- عدد الجمعيات المستفيدة من الدورات التكوينية الجهوية
- عدد الجمعيات العضوة باللجن الوطنية الاستشارية والتنسيقية
- نسبة المعلومات المنشورة استباقيا مقارنة مع المعلومات المحددة في المادة 10 من القانون 31.13
- عدد المعطيات الإحصائية المنشورة
- عدد التقارير والدراسات المنشورة
- عدد مبادرات الدعم المؤسساتي واللوجستيكي لفائدة الجمعيات البيئية

مؤشرات الأثر:

- عدد الجمعيات المشاركة في البرامج والمشاريع البيئية الوطنية

18 النهوض بالمساواة ومشاركة النساء في الحياة العامة وتمكينهن اقتصاديا

وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

الإشكالية المطروحة:

شكلت المكتسبات الدستورية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وما تلاها من إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، تراكمات انعكست إيجابيا على وضع المرأة المغربية، حيث ارتقى الاهتمام الفعلي بقضايا المساواة بين الجنسين ومحاربة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات إلى مستوى إدماجه في الدينامية الوطنية العامة المرتبطة بحقوق الإنسان بالمغرب وفي السياسات العمومية والبرامج لاسيما الخطط الحكومية للمساواة "إكرام 1» و "إكرام 2".

ورغم كل الجهود مازالت قضية النهوض بالمساواة بين الجنسين إحدى الاشكالات الاساسية داخل المجتمع، وتتجسد هذه الاشكالات في سياقات متنوعة تخص أساسا:

- المشاكل السوسيو-اقتصادية للمرأة (بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل 19% سنة 2019)
- ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة (بلغت نسبة تمثيلية النساء في مجلس النواب 21% في الانتخابات الأخيرة لسنة 2016 وفي المناصب العليا بالإدارة 17% سنة 2020)
- الصور النمطية السائدة اتجاه المرأة (65% من النساء يعتقدن أن المرأة لا ينبغي لها أن تعمل إذا كان دخل الزوج كافيا لسد حاجيات الأسرة حسب دراسة منجزة سنة 2019)
- الولوج إلى برامج التربية والتكوين (بلغت نسبة الأمية لدى النساء 44% حسب إحصائيات سنة 2018)
- العنف ضد المرأة (بلغت نسبة النساء المعنفات 54% سنة 2019)
- ضعف آليات التخطيط الاستراتيجي المبني على النوع خاصة على المستوى الترابي

الحل المقترح:

للإجابة عن هذ الإشكاليات، ستقوم وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، اعتمادا على مقاربة تشاركية شملت جميع الفاعلين والمتدخلين في المجال، من سلطات عمومية، ومؤسسات وطنية، وجماعات ترابية، وقطاع خاص، وجامعات، ومجتمع مدني وشركاء دوليين تقنيين وماليين، ب:

1. إطلاق مسار إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة تأخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم النهائي للخطة الحكومية الثانية للمساواة والمستجدات والاشكالات المطروحة وخاصة التي أنتجتها الجائحة.
2. تفعيل تدابير برنامج "مغرب التمكين" من خلال العمل على:
   - المراجعة التشريعية والمؤسساتية (وضع كوطا للنساء والفتيات المقاولات للولوج للصفقات العمومية، تحديد كوطا لتمثيلية المرأة في مجالس إدارة الشركات، تحديد حصة لتمثيل المرأة في مجالات صنع القرار النقابي، توجيه ونقل الدعم المقدم من طرف برنامج تيسير إلى الأمهات)
   - الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي (منح إعفاء ضريبي للمقاولات التي توفر العمل اللائق وتحقيق التكافؤ والمساوات بين الجنسين، إعفاء ضريبي للمقاولات التي تشغل النساء في وضعية إعاقة)
   - تغيير التمثلات والصور النمطية (التواصل بشأن المقررات القضائية والأحكام الصادرة عن المحاكم لصالح النساء ضحايا التمييز في العمل).
   - عقد اتفاقيات الشراكة مع مجالس الجهات والاقاليم من أجل تفعيل تدابير برنامج مغرب التمكين على المستوى الترابي
   - تحديد كوطا للفتيات في التخصصات التقنية داخل مؤسسات التكوين المهني
3. إحداث 20 مركز متعدد التخصصات للنساء ليصل إجمالي المراكز المحدثة على مستوى التراب الوطني 85 مركز
4. إطلاق خطة جهوية للمساواة على مستوى جهة الرباط سلا كجهة نموذجية في أفق تعميمها على باقي الجهات
5. مواكبة الجماعات الترابية لإدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية للفترة 2021-2026.

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
تقييم الخطة الحكومية الثانية للمساواة	ماي 2021	نونبر 2021
إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة	نونبر 2021	يوليوز 2022
تفعيل تدابير برنامج "مغرب التمكين" للفترة 2021-2023	مارس 2021	يوليوز 2023
إحداث 20 مركز متعدد التخصصات للنساء	يناير 2021	يناير 2023
تنزيل الخطة الجهوية للمساواة لجهة الرباط سلا القنيطرة	أكتوبر 2021	يوليوز 2023
مواكبة الجماعات الترابية لإدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية للفترة 2021-2026	نونبر 2021	يوليوز 2023

النتيجة المنتظرة:

- التوفر على النسخة الثالثة للخطة الحكومية للمساواة
- الرفع من نسبة ولوج النساء والفتيات المقاولات للصفقات العمومية
- الرفع من نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة الشركات وفي مجالات صنع القرار النقابي
- توجيه ونقل الدعم المقدم من طرف برنامج تيسير إلى الأمهات
- الرفع من نسبة تشغيل النساء بصفة عامة والنساء في وضعية إعاقة بصفة خاصة
- المساهمة في تغيير التمثلات والصور النمطية والحد من مظاهر التمييز داخل مقرات العمل
- الرفع من نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية على المستوى الترابي
- الرفع من نسبة الفتيات في التخصصات التقنية داخل مؤسسات التكوين المهني

- إدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية
- دعم ومواكبة النساء ضحايا العنف

مؤشرات التتبع:

- نسبة تقدم مراحل الإعداد والمصادقة على النسخة الثالثة للخطة الحكومية للمساواة
- نسبة تنزيل إجراءات مغرب التمكين المبرمجة في الفترة 2021-2023
- عدد الاتفاقيات المجالية المبرمة في مجال التمكين الاقتصادي
- عدد مراكز التخصصات للنساء المحدثة
- نسبة تنفيذ الخطة الجهوية للمساواة على مستوى جهة الرباط سلا
- عدد الاتفاقيات المبرمة مع مجالس الجهات والأقاليم لإدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية للفترة 2021-2026

مؤشرات الأثر:

- نسبة ولوج النساء والفتيات المقاولات للصفقات العمومية،
- نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة الشركات وفي مجالات صنع القرار النقابي
- عدد الأمهات المستفيدات من الدعم المقدم في إطار برنامج تيسير
- نسبة تشغيل النساء
- نسبة تشغيل النساء في وضعية إعاقة
- نسبة النساء المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي على المستوى الترابي
- نسبة الفتيات خريجات التخصصات التقنية داخل مؤسسات التكوين المهني
- عدد المخططات الجهوية للتنمية المتوفرة على برامج مستجيبة للنوع
- عدد النساء المستفيدات من خدمات المراكز المتعددة الاختصاصات للنساء

19 تعزيز الولوج إلى المعلومات للأشخاص في وضعية إعاقة

وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

الإشكالية المطروحة:

تبذل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة مجهودات كبرى، كآلية وطنية للتنسيق وتقديم مشاريع وبرامج تحسين أوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، لكن الخدمات المقدمة للأشخاص في وضعية إعاقة لا زالت تعاني من بعض أوجه القصور، لا سيما فيما يخص الولوج إلى المعلومات. وذلك راجع لعدة عوامل من أهمها:

- عدم توفر الترجمة إلى لغة الإشارة في بعض الوسائط التواصلية، فبالرغم من تعبئة كافة الموارد خلال جائحة كورونا من خلال العمل على ترجمة كافة الوسائط التواصلية المتعلقة بالتوعية بالتدابير الوقائية إلى لغة الإشارة، إلا أن بعض الانتاجات السمعية البصرية لا زالت غير ولوجة بالنسبة للأشخاص ذوي إعاقة سمعية
- صعوبة الوصول إلى المعلومات بالمواقع الالكترونية المؤسساتية والتي تعتبر مهما في العديد من جوانب الحياة كالتعليم والتوظيف والإدارة والتجارة والرعاية الصحية والترفيه وأكثر من ذلك. فمن الضروري أن تكون هاته المواقع الإلكترونية متاحة لتوفير تكافؤ الولوج وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة

الحل المقترح:

- اعتماد الترجمة إلى لغة الإشارة في كل الإنتاجات السمعية البصرية للوزارة
- إشراك جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الإعاقة عند إعداد الحملات التواصلية للوزارة

- إعداد دليل مرجعي لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الالكترونية المؤسساتية بإشراك جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الإعاقة وتقاسمه مع الإدارات والمؤسسات المعنية

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
نظيم لقاءات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالإعاقة حول الحملة التحسيسية لسنة 2022	أكتوبر 2021	دجنبر 2021
اعتماد مخرجات اللقاءات التشاورية عند الصياغة النهائية للحملة التحسيسية 2022	يناير 2022	فبراير 2022
تنظيم لقاءات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالإعاقة حول الحملة التحسيسية لسنة 2023	أكتوبر 2022	دجنبر 2022
اعتماد مخرجات اللقاءات التشاورية عند الصياغة النهائية للحملة التحسيسية الإجراءات لسنة 2023	يناير 2023	فبراير 2023
ترجمة الإنتاجات السمعية البصرية للوزارة إلى لغة الإشارة في الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023	أكتوبر 2021	يونيو 2023
بلورة إطار مرجعي حول ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الالكترونية	دجنبر 2021	يونيو 2021
إنجاز تشخيص أولي مع القطاعات الوزارية والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة حول ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الالكترونية	يونيو 2022	دجنبر 2022
إعداد الدليل المرجعي لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الالكترونية	دجنبر 2022	مارس 2023
النشر والتواصل حول الدليل المرجعي	مارس 2023	ماي 2023

مؤشرات التتبع:

- عدد الانتاجات السمعية البصرية المترجمة إلى لغة الاشارة
- عدد منظمات المجتمع المدني المعنية التي تمت استشارتها عند اعداد الحملات التواصلية
- عدد القطاعات والمؤسسات التي ساهمت في اعداد الدليل المرجعي
- نسبة تقدم إعداد الدليل المرجعي

مؤشرات الأثر:

- نسبة الرضا حول الحملات التحسيسية المنجزة
- نسبة مطابقة موقع الوزارة لمخرجات الدليل المرجعي
- عدد الإدارات والمؤسسات المعنية التي انخرطت في تنزيل مخرجات الدليل المرجعي

الإشكالية المطروحة:

تقتضي حماية الأطفال ضد الإساءة والعنف والاستغلال والإهمال تدخل مجموعة من المصالح العمومية، حسب احتياجات كل حالة على حدة، في مجالات:

- الرصد وتلقي الشكايات،
- المساعدة الفورية في حالة الاستعجال الطبي والاجتماعي
- التبليغ لدى السلطات القضائية عند الحاجة
- تقييم الوضعية الاجتماعية للطفل والأسرة
- المواكبة الطبية والنفسية والاجتماعية والإدماج التربوي والاجتماعي
- تتبع وتقييم تطور وضعية الطفل وتوفير المعلومات وإعداد التقارير

وقد أبانت التجربة الميدانية عن وجود تفاوتات بين المجالات الترابية في توفير منظومة متكاملة من الخدمات، ووجود نقص في تنسيق الخدمات والبرامج بين المتدخلين ونقص في الموارد البشرية المؤهلة، كما أبانت عن تزايد الحاجة لمجموعة من الأليات والأدوات التي تسهل التنسيق وتبادل المعلومات بين المتدخلين المعنيين على المستوى الترابي.

الحل المقترح:

ستعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة بثمانية (8) أقاليم نموذجية، وذلك في أفق تعميمها بعد تقييم التجربة النموذجية لتشمل جميع أقاليم المملكة.

وتعتبر الأجهزة الترابية مدخلا أساسيا لتعزيز منظومة الحماية، وذلك من خلال تحقيق الإلتقائية بين الخدمات القضائية والطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية والتتبع والتقييم، وفق بروتوكول موحد يحدد مدار الحماية، وسلة الخدمات الخاصة بكل مرحلة من مراحل الحماية، وأدوار ومسؤوليات المصالح العمومية المعنية، وإجراءات إحالة الأطفال حسب خريطة الفاعلين والمؤسسات.

وفي هذا الإطار، سيتم على مستوى الأقاليم النموذجية، القيام بما يلي:

- إحداث لجن إقليمية لحماية الطفولة تضم في عضويتها ممثلين عن المصالح اللاممركزة للقطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات الخاضعة لوصايتها مع إمكانية مشاركة ممثلي السلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمجتمع المدني في أشغالها
- وضع مراكز المواكبة لحماية الطفولة وفق دفتر تحملات تعده الوزارة في هذا الشأن يحدد مهام ووظائف المركز، ومواصفات وتخصصات الموارد البشرية، ومواصفات ومعايير البناية
- تطوير منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية ومواكبة الفاعلين الترابيين المعنيين لتوظيفها
- إعداد وتنفيذ برنامج للتكوين في مجال حماية الطفولة لفائدة الفاعلين المعنيين على مستوى الأقاليم المستهدفة
- الإعداد التشاركي لأدوات قيادة الأجهزة الترابية وتحقيق الالتقائية بين التدخلات المتعددة القطاعات ومواكبة الفاعلين الترابيين المعنيين لتوظيفها، ويتعلق الأمر ب:
  - دليل تشخيص هياكل وخدمات حماية الطفولة على مستوى الأقاليم
  - دليل إعداد خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة
  - مدار حماية الطفولة
  - بروتوكول إطار لحماية الطفولة
  - مرجع وطني موحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
إحداث 8 لجن إقليمية لحماية الطفولة	يناير 2020	يوليوز 2023
وضع المراكز المواكبة لحماية الطفولة	يناير 2020	يوليوز 2023
تطوير منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية	شتنبر 2021	دجنبر 2022
مواكبة الفاعلين الترابيين المعنيين لتوظيف المنظومة المعلوماتية المندمجة	يناير 2023	03يوليوز 2023
إعداد وتنفيذ برنامج للتكوين في مجال حماية الطفولة لفائدة الفاعلين المعنيين على مستوى الأقاليم المستهدفة	يونيو 2021	دجنبر 2021
الإعداد التشاركي لدليل تشخيص هياكل وخدمات حماية الطفولة على مستوى الأقاليم ومواكبة الفاعلين في استعماله	أكتوبر 2020	يوليوز 2023
الإعداد التشاركي لدليل إعداد مشاريع خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة ومواكبة الفاعلين في استعماله	أكتوبر 2020	يوليوز 2023
الإعداد التشاركي لمدار حماية الطفولة ومواكبة الفاعلين لتملكه	أكتوبر 2020	يوليوز 2023
الإعداد التشاركي لبروتوكول إطار لحماية الطفولة	أكتوبر 2020	يوليوز 2023
الإعداد التشاركي للمرجع الوطني الموحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة وتكوين المهنيين في مراكز المواكبة لحماية الطفولة في استعماله	أكتوبر 2020	يوليوز 2023

النتيجة المنتظرة:

أقاليم نموذجية تتوفر على:

- هياكل وأليات تنسيق برامج وخدمات حماية الطفولة حسب الاحتياجات الترابية
- موارد بشرية مؤهلة ومتخصصة لتقديم المساعدة الاجتماعية للأطفال في حاجة للحماية وأسرهم
- هياكل وخدمات للقرب متكاملة وفعالة في مجال حماية الطفولة
- معلومات ومعطيات إحصائية محينة حول وضعية الطفولة في حاجة للحماية

مؤشرات التتبع:

- عدد اللجن الإقليمية المحدثة
- عدد مراكز المواكبة المحدثة
- نسبة تقدم تطوير المنظومة المعلوماتية المندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية
- عدد الدورات التكوينية المنجزة
- عدد المستفيدين من الدورات التكوينية المنجزة
- عدد الأدوات المنجزة في مجال قيادة الأجهزة الترابية وتحقيق الالتقائية بين التدخلات المتعددة القطاعات المنجزة

مؤشرات الأثر:

- عدد الأطفال والأسر المستفيدين من خدمات الأجهزة الترابية لحماية الطفولة

21 إحداث بوابة وطنية للنزاهة

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

الإشكالية المطروحة:

انخرط المغرب في مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، إلا أن التواصل بخصوصها والمعلومات المتعلقة بها يبقى محدودا جدا. ذلك أنه، يبقى من الصعب الحصول على معلومات مجمعة تتعلق بهذا الموضوع في بوابة مخصصة لذلك. وهو ما يترتب عنه صعوبة في تحقيق المشاركة المواطنة وانخراط المواطنين في السياسات العمومية الفعالة وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة.

الحل المقترح:

تقترح الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من خلال هذا المشروع إحداث « بوابة وطنية للنزاهة » . ويتماشى هذا الالتزام بشكل خاص مع المحور الثالث من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2025 المتعلق " بالشفافية والحصول على المعلومات".

هذا، وسيمكن هذا المشروع من تطوير الجهود المبذولة لتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية عن طريق تمكين المواطنين من الحصول على تقارير ودراسات ومعلومات متعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد والاطلاع على مجهودات الهيئة الوطنية وشركائها في هذا المجال. كما سيتيح هذا الموقع إمكانية إبداء الرأي والاقتراحات الهادفة إلى تطوير محتواه وأيضا منصة لتوجيه المواطنين لوضع شكاياتهم المتعلقة بالرشوة والفساد.

وسيتضمن هذه البوابة مجموعة من الفضاءات نذكر من بينها:

- فضاء مخصص للوثائق (النصوص القانونية، التقارير، الدراسات، الدلائل، الاتفاقيات ...)
- فضاء مخصص للإحصائيات الوطنية والدولية الصادرة عن الهيئة الوطنية أو شركائها في المجال
- فضاء مخصص للشكايات
- فضاء للتواصل
- فضاء الخدمات عن بعد تضم مكتبة إلكترونية وفضاء للتكوينات عن بعد
- فضاء مخصص للصحافة...

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
وضع تصميم للبوابة بشراكة مع أهم الفاعلين في هذا المجال	أبريل 2021	يوليوز 2021
تحديد محتوى البوابة والخدمات المزمع تقديمها عبرها بتنسيق مع شركاء الهيئة	يوليوز 2021	شتنبر 2021
تطوير البوابة الوطنية للنزاهة	شتنبر 2021	دجنبر 2021
إعداد دلائل من أجل تحيين البوابة وتنظيم حصص تكوينية لصالح شركاء الهيئة في المشروع والمتمثلين أساسا في كل من القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والإعلام ومنظمات المجتمع المدني	دجنبر 2021	مارس 2022
الإطلاق الرسمي للبوابة الوطنية للنزاهة والتواصل بشأنها	2022/03/01	2022/06/01

النتيجة المنتظرة:

- تزويد متصفحي الموقع بالتقارير والدراسات والمعلومات المتعلقة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد؛
- التوصل باقتراحات مستعملي الموقع ودراستها والرد عليها بهدف تطوير المحتوى العلمي للبوابة الإلكترونية؛
- توجيه متصفحي الموقع من أجل الاطلاع على منصات أخرى من أجل الحصول على معلومات في هذا المجال؛
- توجيه متصفحي الموقع من أجل وضع شكاياتهم المتعلقة بالرشوة والفساد؛
- تعزيز التواصل بشأن الإنجازات سواء تلك التي تقوم بها الهيئة الوطنية أو شركائها في مجال النزاهة ومحاربة الفساد.

مؤشرات التتبع:

- عدد المؤسسات المساهمة في بوابة النزاهة
- نسبة المؤسسات الملتزمة بمد الهيئة بمعلومات محينة

مؤشرات التتبع:

- عدد متصفحي البوابة الإلكترونية

22 تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها

وكالة التنمية الرقمية

الإشكالية المطروحة:

يمكن للمؤسسات العمومية في عصر التحول الرقمي، الاستفادة من عدة فرص ومزايا تتيحها البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة. فقد خلقت البيانات الضخمة، خلال السنوات الأخيرة، تغييرات عميقة سواء على المستوى الاقتصادي أو على مستوى القطاع العمومي حيث يمكن للفاعلين المعنيين، باستخدام هذه البيانات، من إدارة العوامل السياقية التي يواجهونها، بشكل أفضل. كما يمكن كذلك للتحول الرقمي باستخدام البيانات الضخمة، من توفير وسيلة إضافية لأي مؤسسة عمومية أو خاصة لضمان قدر أكبر من الأداء والقدرة التنافسية.

ولقد أثبتت عدة تقارير ودراسات أن الأنشطة المتعلقة بالبيانات المفتوحة، تتضاعف عبر العالم، خلال السنوات الأخيرة، بحيث تعمل المؤسسات العمومية على نشر مجموعات البيانات المفتوحة، وإنشاء بوابات إلكترونية، وتنظيم مسابقات/ جوائز، إلخ. ولقد ساهم توظيف البيانات الضخمة في بعض البلدان في تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة.

على الصعيد الوطني، فقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات من أجل تطوير البيانات المفتوحة، نذكر منها على الخصوص:

- إطلاق البوابة الالكترونية للبيانات المفتوحة منذ سنة 2011 www.data.gov.ma،
- انضمام المغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018،
- إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات (سنة 2018)،
- إحداث لجنة الحق في الحصول على المعلومة (سنة 2019)،
- إحداث لجنة قيادة خاصة بالبيانات المفتوحة (سنة 2019) مكلفة بالإشراف وتتبع تنفيذ هذا الورش على الصعيد الوطني. تتكون هذه اللجنة، التي تشرف وكالة التنمية الرقمية على تنسيق أشغالها، من مختلف المؤسسات والهيئات المعنية،
- إنجاز دراسة من طرف وكالة التنمية الرقمية بشراكة مع البنك الدولي وبتنسيق مع مختلف المؤسسات والهيئات المعنية (سنة 2020)، والتي خلصت إلى إعداد برنامج عمل وطني يهدف إلى تعزيز نشر المعطيات العمومية المفتوحة وإعادة استعمالها،
- تنظيم ورشات تحسيسية وتواصلية حول موضوع المعطيات المفتوحة لفائدة مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية (سنة 2020).

لكن ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الجهات المعنية، فإن النتائج المحصل عليها تبقى دون مستوى الطموحات المرجوة، وذلك بسبب عدد من الإكراهات المتعلقة خصوصا بالحكامة وتدبير البيانات وإعادة استعمالها، لاسيما فيما يتعلق ب:

- حكامة البيانات: غياب إطار قانوني يؤطر البيانات المفتوحة، إضافة إلى ضعف انخراط والتزام الفاعلين المعنيين،
- إدارة البيانات: غياب معايير وطنية خاصة بالمعطيات المفتوحة، عدم وجود آليات التبادل البيني بين الإدارات العمومية، عدم وجود سجل وطني خاص بالبيانات (cartographie des données)،
- نشر واستعمال البيانات: نقص في تمكين المواطنين من الولوج إلى البيانات المفتوحة الموجودة بحوزة الإدارات، قلة الوعي حول فوائد نشر واستعمال البيانات المفتوحة، نقص في استعمال واستغلال المعطيات المفتوحة التي توجد بحوزة الإدارات العمومية، عدم وجود رؤية واضحة حول حالات إعادة استعمال البيانات، محدودية الممارسات لإخفاء هوية البيانات، عدم انتشار ثقافة شفافية البيانات بالإدارات العمومية.

الحل المقترح:

تسريع تنفيذ برنامج العمل الوطني السالف الذكر الخاص بنشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها.

ينبني هذا البرنامج على عدة إجراءات، نذكر من بينها:

- اعداد ونشر الدلائل المرجعية الضرورية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة
- مواصلة تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لفائدة الإدارات من أجل توعيتهم حول أهمية نشر المعطيات المفتوحة
- مواصلة تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المقاولات وخصوصا المقاولات الناشئة، ولفائدة الجامعات والمجتمع المدني من أجل توعيتهم حول أهمية استعمال / إعادة استعمال المعطيات المفتوحة
- تطوير (Refonte) البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة
- التنسيق ومواكبة الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تحيين وإغناء محتوى البوابة
- وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع نشر المعطيات المفتوحة.

الأنشطة المبرمجة:

الأنشطة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
اعداد ونشر الدلائل المرجعية الضرورية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة.	يوليوز 2021	يوليوز 2022
تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لفائدة الإدارات من أجل توعيتهم حول أهمية نشر المعطيات المفتوحة.	يناير 2021	أكتوبر 2022
تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المقاولات وخصوصا المقاولات الناشئة من أجل توعيتهم حول أهمية استعمال / إعادة استعمال المعطيات المفتوحة	يناير 2022	مارس 2023
تطوير البوابة الوطنية الموحدة لنشر المعطيات المفتوحة	يوليوز 2021	يوليوز 2022
وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع تطوير المعطيات المفتوحة	أكتوبر 2021	مارس 2023
التنسيق ومواكبة الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تحيين وإغناء محتوى البوابة	مارس 2022	يونيو 2023

النتيجة المنتظرة:

- الرفع من عدد البيانات المفتوحة المنشورة من طرف المؤسسات والهيئات المعنية؛
- تعزيز الشفافية والثقة بين الإدارة والمواطنين؛
- تشجيع البحث العلمي والابتكار؛
- تشجيع الاستثمار وريادة الأعمال؛
- تشجيع المشاركة المواطنة والمساهمة في الحوارات والمناقشات حول السياسة العمومية عن طريق البيانات والأدلة.

مؤشرات التتبع:

- نسبة تقدم إعداد الدلائل المرجعية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة
- عدد المستفيدين من الدورات التكوينية بالإدارات العمومية
- عدد المقاولات المستفيدة من الحملات التحسيسية المنظمة
- نسبة تقدم تطوير (Refonte) البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة
- نسبة تقدم وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع نشر المعطيات المفتوحة.

مؤشرات الأثر:

- عدد البيانات المفتوحة المنشورة على البوابة الوطنية
- عدد حالات إعادة استعمال المعطيات المفتوحة المنشورة
- ترتيب/تموقع المغرب على الصعيد العالمي فيما يخص المعطيات المفتوحة